لتعليق امر بامر فيعمل فيهما لان مبنى على الاقتضاء كما ان الابتداء
وكان يعملان في الاسم والخبر لاقتضائهما مسندا اليه
ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع
العمل فيهما فيعمل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء
او الجزم فيه بالجوار كالجر الجوارى وقد مر وجه التسمية
بهما في كتب الجليلي وصرح به الفاضل العصام
بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت
اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا
اى الشرط والجزاء مضارعين وذا اجود لوجود المطابقة
بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما
باعتبار صدريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق
له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم
وله جوازا فافهم او الاول اى الشرط فقط مضارعا والثاني
ماضيا بفاء او بدونها او جملة اسمية بغير فاء بعني ان كان ماضيا
حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به في التسهيل
وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهرا لا احتمالا لوجوده في الشرط
حتى يحترز عنه بهذا القيد ولاحظ منه للمعطوف اذ لا مدخل

لوجود

لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه
في الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك
والمراد بالمضارع ما لم يقارنه بلم ولما اذ لو قارنه بهما لم يتصور
فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما
قبل دخولها فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع
بلا فاء فالجزم به لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء
بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع
ولم يوجد نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل
العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا يجى الا في تأثير
اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره في الاقرب
ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجى الا في ضرورة
الشعر وعلى هذا ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع الا
ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا
والثاني مضارعا فهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح
به الرضي فافهم جاز الجزم به لفظا او تقديرا لوجود الجازم
وصلاحية المحل والرفع في الثاني لضعف التعلق لحلوله الماضي

Copyright © King Saud University